موقف الكويت تجاه الثورة اليمنية (1962م – 1979م)

عبد العزيز عبد الله مبارك العازمى*

إشراف

أ.د/ خلف عبد العظيم سيد الميرى** **أ.د/ إيمان محمد عبد المنعم عامر*****

المستخلص

تدور إشكالية البحث حول موقف الكويت تجاه الثورة اليمنية ، حيث تعتبر الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي اعترفت بالنظام الجمهوري،وقد أيدت الكويت الثورة اليمنية في الشمال وقامت بمساعدتها، وكذلك وقفت إلى جانب الثورة اليمنية في الشطر الجنوبي ضد الاحتلال البريطاني، حيث وقف الشعب الكويتي إلى جانب الثورة منذ قيامها.

وقد لاقت الكويت ضغوطاً من جهات كثيرة، وذلك بسبب اعترافها بالنظام الجمهوري في اليمن وتقديمها المساعدات للثورة اليمنية، في حين أن الكويت دولة تتبع نظام الإمارة، ولكن بالرغم من ذلك فإن الكويت لم تستجب لتلك الضغوط بل كان موقفها على عكس ذلك وهو تأييد ومساعدة النظام الجمهوري، وقد قامت الكويت بالعديد من المحاولات لتسهيل مهمة شطري اليمن لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية .

الكلمات المفتاحية:الكويت واليمن، الثورة اليمنية، الوحدة اليمنية .

***باحث دكتوراه – قسم التاريخ – كلية البنات – جامعة عين شمس**
****** أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ـ كلية البنات ـ جامعة عين شمس**
******* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة**

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية موضوع الدراسة من كون الكويت إحدى الدول العربية التي ارتبطت بعلاقات وثيقة مع اليمن منذ ثورتي : 26 سبتمبر 1962م، و14 أكتوبر 1963م عندما كانت اليمن تسعى إلى الحصول على الدعم السياسي والمادي والمعنوي، وبالفعل كانت الكويت أولى الدول الخليجية التي اعترفت بالثورة والنظام الجمهوري في الشطر الشمالي، كما سعت إلى جانب بعض الدول العربية في محاولة لتوحيد القوى الوطنية في الشطر الجنوبي، بالإضافة إلى وقوفها إلى جانب شطري اليمن أثناء قيامهما بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

أسباب اختيار الموضوع :

تعتبر الكويت من الدول الخليجية التى تسعى دائماً للوقوف بجانب أشقاءها فى مختلف الأزمات، وتنتهج سياسة المساعدة والتعاون والعلاقات الطيبة وتتبنى قضايا الأمة الخليجية، وكان الصراع اليمنى بين شطريه الشمالى والجنوبى يمثل مشكلة كبيرة لليمن وجيرانها ومحاولة أطراف عديدة لعدم قيام الوحدة اليمنية، وقد لعبت الكويت دوراً فعالاً تجاه الثورة اليمنية، وكذلك على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، لذلك كان لابد من إلقاء الضوء على دور الكويت تجاه الثورة اليمنية.

المنهج المتبع:

سوف تقوم الدراسة على المنهج التاريخى بأدواته المختلفة من وصف وتحليل ونقد .

خطة الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى :

المبحث الأول : الكويت والثورة اليمنية 1962م.

المبحث الثانى : جهود الكويت لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

مقدمة :

شهدت اليمن منذ العام 1962م انفتاحاً في العلاقات الخارجية مع الكثير من الدول العربية والأجنبية،فبعد أن كانت اليمن منغلقة على نفسها في العهد الإمامي الأسبق، فقد سعى النظام الجمهوري الجديد في الشطر الشمالي ثم النظام الاشتراكي في الشطر الجنوبي إلى تكوين علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع الدول العربية ومنها الكويت؛ التي كانت هي الأخرى تسعى إلى الارتباط بعلاقات جيدة مع الدول العربية وبخاصة بعد استقلالها، وقد كان للظروف التي تحيط بالبلدين في ذلك الوقت إسهامها في العمل على تكوين علاقات وطيدة بينهما.

تعتبر الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي اعترفت بالنظام الجمهوري ، وكان اعتراف الكويت الفعلي بالجمهورية الجديدة في اليمن برئاسة عبد الله السلال في 10 مارس 1963م، حيث رحب مجلس الأمة الكويتي بهذا القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الكويتي إذ اعتبره تجاوباً من الحكمة مع رغبات المجلس.

لقد أيدت الكويت الثورة اليمنية في الشمال وقامت بمساعدتها، وكذلك وقفت إلى جانب الثورة اليمنية في الشطر الجنوبي ضد الاحتلال البريطاني، حيث وقف الشعب الكويتي إلى جانب الثورة منذ قيامها.

وقد قامت الكويت بالعديد من المحاولات لتسهيل مهمة شطري اليمن لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وكذلك سعيها للتوسط بين عمان والشطر الجنوبي لإنهاء حالة التوتر بين البلدين، ولإعادة العلاقات الطبيعية بينهما، وما رافق تلك المحاولات من مساعدات تنموية واجتماعية، واقتصادية، وثقافية – قدمتها الكويت لشطري اليمن، كل ذلك أدى إلى ازدياد نمو العلاقات الطيبة بينهما.

المبحث الأول:الكويت والثورة اليمنية 1962م.

كانت سياسة الكويت تقوم على الاندماج مع الإخوة والتضامن بين الكويت وشقيقاتها الدول العربية والخليجية ، وأن دولة الكويت سوف تعمل بجدية مع هذه الدول على تحقيق أهداف وتطلعات الأمة العربية ،

والتعاون مع دول العالم لتدعيم السلام والاعتراف بحقوق الإنسان Hassan
(Ali Al-Ebraheem, 1996, p97) .

بعد قيام الثورة اليمنية فـى 26 سبتمبر 1962م واعتراف بعض الدول العربية والأجنبية بالثورة وجد بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتى أنه من الضرورى إثارة موضوع اعتراف الكويت بالثورة اليمنية والاستفسار عن أسباب ذلك التأخر، فكان رد وزارة الخارجية الكويتية بشأن تريث الكويت فى اتخاذ قرار تجاه ثورة اليمن من الأمور التى تحتمها الظروف المحيطة بالكويت، ولكن على الرغم مما أظهرته الكويت من حيطة وحذر بشأن الاعتراف فقد كانت أجهزتها الإعلامية الرسمية خصوصاً الإذاعة تعترف ضمنياً بالنظام الجديد فى اليمن من خلال إشارتها إلى اليمن بالاسم الجديد وهو الجمهورية العربية اليمنية (الجاسم، 2006م، ص 33).

ومن الجدير بالذكر أن الكويت بادرت منذ اعترافها بمد يد العون والمساعدة للثورة، وذلك في المجالات الاقتصادية، والثقافية، والإعلامية والطبية؛ ووقفت إلى جانب اليمن أثناء المشاكل التي حدثت فيه بعد الثورة اليمنية.

وبذلك قد اختلف موقف الكويت من الثورة عن بقية دول الخليج الأخرى التي لم تكن بمعزل عن الهيمنة الغربية التقليدية عليها، والتي ظلت متأثرة بما يتخذ من قرارات في واشنطن ولندن كي تسير على هديها، كما أن هذه الدول اعتبرت مسألة الاعتراف بالجمهورية الجديدة صفة لا تتفق مع معايير نظم الحكم فيها(الولى، 2005م، ص 60).

وقد لاقت الكويت ضغوطاً من جهات كثيرة، وذلك بسبب اعترافها بالنظام الجمهوري في اليمن وتقديمها المساعدات للثورة اليمنية، في حين أن الكويت دولة تتبع نظام الإمارة، ولكن بالرغم من ذلك فإن الكويت لم تستجب لتلك الضغوط بل كان موقفها على عكس ذلك وهو تأييد ومساعدة النظام الجمهوري (عفيف، 2000م، ص193) .

ومن الجدير بالذكر أن هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت الكويت إلى تغيير موقفها من التباطؤ في الاعتراف بالنظام الجديد إلى الاعتراف لاحقاً بالثورة والنظام الجديد في اليمن ومنها:

1- يرجع موقف الكويت المؤيد للثورة اليمنية إلى علاقتها القوية بمصر؛ فقد أرادت الكويت من وراء ذلك الاعتراف إرضاء مصر التي وقفت إلى جانبها أثناء تهديد عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق **عام 1961م**(شريف، 2004م، ص 28-29).

2- إن أئمة اليمن كالإمام أحمد والإمام محمد (البدر) كانوا لا يعترفون باستقلال دولة الكويت بل ظلوا يعترفون بأنها جزء من الأراضي العراقية، وبذلك أرادت الكويت من الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في اليمن أن تحصل على تأييد وتبادل بالاعتراف بها بوصفها دولة مستقلة(طوحل، 2007م، ص 171).

وفي اجتماع مجلس الجامعة العربية في مارس 1963م اعترفت جامعة الدول العربية بالجمهورية العربية اليمنية بالرغم من عدم اعتراف السعودية والأردن، وفي أثناء الاجتماع قدم وفد اليمن مذكرة لأعضاء ***وفود*** الدول العربية شرح فيها موقف السعودية والأردن المعارض للثورة، وقد رحبت جميع الوفود بالجمهورية العربية اليمنية عضواً بالجامعة ما عدا السعودية والأردن، إلى جانب ذلك قدم الوفد مذكرة أخرى للمجلس عن موقف الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن المحتل، فلاقت المذكرة عناية من جميع وفود الجامعة، ما عدا مندوب السعودية، وتبنت الجامعة العربية قراراً حول اليمن في 19 سبتمبر 1963م يدعو الدول الأعضاء إلى منح سبل المساعدة للنظام الجمهوري في صنعاء وتأييده في المحافل الدولية ***كما*** قامت الكويت بمحاولة لإيجاد حل للمشكلة اليمنية التي حدثت بعد الثورة اليمنية، حيث بدأت حرب أهلية بين القوات الملكية تساندها المملكة العربية السعودية من جهة، وبين القوات الجمهورية تساندها مصر من جهة أخرى (حيدر، 2004م، ص 180).

وقد دار نقاش حول المشكلة اليمنية في 30 أكتوبر 1963م، بين كل من رئيس وزراء الكويت صباح السالم الصباح والسفير الأمريكي هوارد كوتامHawaridKutam تمت فيه مناقشة المساعدات التي قدمتها الكويت للنظام الجمهوري وأيضاً تدخل جمال عبد الناصر في القضية اليمنية(جيرمان، 2002م، ص 151.

واستمر النقاش *ما يقرب من* ساعة بين الطرفين، ثم أرسل السفير الأمريكي هوارد كوتام HawaridKutam رسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية توضح ما دار بينه وبين الشيخ صباح السالم جاء فيها:

(("لقد تباحثت مع رئيس الوزراء حول اليمن لمدة ساعة واحدة هذا الصباح، وقد أكد على أن الكويت تأمل بأن تتم مناقشة تسوية المشكلة اليمنية بشكل موسع في الأمم المتحدة أو الجامعة العربية، وأكد مجدداً أن الكويت لم يكن لديها استعداد لتغيير أو زيادة مساعداتها إلى اليمن مكرراً فحوى خطابه الذي ألقاه أمس في مجلس الأمة بأن عدم الانحياز يشكل محور السياسة الكويتية مع التركيز على المصالح العربية الإقليمية، ويتمثل عدم الانحياز كما عرفه الشيخ صباح السالم بعدم الرغبة في الوقوف أو اتخاذ أي مبادرة ضد أية دولة عربية أخرى، لكن المناقشة أظهرت تطابق وجهة نظر الكويت مع الملك فيصل بن عبد العزيز أكثر منها مع جمال عبد الناصر حول القضية اليمنية.

فالكويت غير متعاطفة مع عبد الله السلال، كما ترى أنه يتوجب على جمال عبد الناصر فك ارتباطه بالمسألة، وأن الأمم المتحدة ربما تمثل الأمل الأكبر لحل الأزمة، ومع ذلك فقد أشار إلى أن المسئولية عربية بالضرورة، وأن الكويت تشارك بمباحثات ثنائية مع الحكومات العربية الأخرى، لكنها لن تكون البادئة باقتراح عربي ضد جمال عبد الناصر على الرغم من أنه يبدو منعزلاً نوعاً ما في القضية اليمنية.))"(جيرمان، 2002م، ص 151).

وعندما حصلت الثورة على مساعدات من قبل حركات التحرر الوطني العربي والعالمية وتحركت لجان المناصرة في عدد من الدول العربية لجمع التبرعات لصالح الثورة، ساهمت بعض النقابات العمالية في الكويت مثل (اتحاد عمال الكويت) في التبرعات التي قدمت للثورة اليمنية في الشطر الجنوبي.

وقد أظهرت الكويت اهتماماً بما يدور داخل اليمن منذ أن عقد مؤتمر القمة العربي الأول في يناير 1964م(أحمد، 1981م، ص463)في القاهرة، حيث تم فيه العديد من اللقاءات لتصفية الأجواء العربية، وكانت قضية اليمن بشقيه الجمهوري في الشمال، والواقع تحت الاحتلال البريطاني موضوعاً للتشاورات باعتباره القضية التي تصعد المواجهة بين ثلاثة أقطار عربية هي: اليمن، ومصر، والسعودية وباعتبار أن الخلافات المحتدمة تشكل عائقاً أمام إرادة العمل الوحدوي.(الجناحي، 1992م، ص 255).

وقد أظهر مجلس الأمة الكويتي استنكاره للعمليات العدوانية التي يقوم بها الاحتلال البريطاني في اليمن، ففي أواخر مارس 1964م، وبعد قيام الطائرات البريطانية بشن هجومها على بعض القرى اليمنية استنكر بعض أعضاء المجلس ذلك العدوان الأجنبي واقترحوا إدخال موضوع العدوان على اليمن ضمن جدول أعمال المجلس المنعقد في أواخر مارس 1964م، إلى جانب ذلك كلف مجلس الوزراء وزارة الخارجية تقديم احتجاج إلى الحكومة البريطانية بسبب ما قامت به الطائرات البريطانية من عدوان على بعض القرى اليمنية(الجاسم، 2006م، ص 65).

وفي الوقت نفسه حاولت الكويت التقريب بين الأحزاب السياسية في جنوب اليمن فبعد أن رفضت الجبهة القومية(*) الاشتراك في المحاولات التي أجراها عبد الله الأصلج رئيس حزب الشعب الاشتراكي(**) في

(*) الجبهة القومية : تأسست في مايو عام 1963م عندما عقد مؤتمر شعبي عام في صنعاء شاركت فيه القوى والعناصر المؤيدة للكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب، وخرج المؤتمر بتكوين "الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل".

(**) حزب الشعب الاشتراكي : يعد الوريث الشرعي للجبهة الوطنية الموحدة، تم تأسيسه في عام 1962م من أجل مقاومة المشاريع البريطانية.

يوليو 1964م بالقاهرة بهدف تحقيق الوحدة الوطنية وشملت مختلف القوى، والسلاطين، ورابطة أبناء الجنوب اليمني(*)، عرضت الكويت في ذلك الوقت مبلغ يقدر بـ (80) ألف جنيه إسترليني من أجل التوحيد بين حزب عبد الله الأصنج (حزب الشعب الاشتراكي) والجبهة القومية على أن تقوم القاهرة برعاية ذلك، ولكن على الرغم من الضغوط المصرية فقد واصلت الجبهة القومية رفضها للحوار مع عبد الله الأصنج (الصراف، 1992م، ص 177) .

شارك وفد اليمن برئاسة عبد الله السلال في مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في الإسكندرية في 14 سبتمبر 1964، وعقد الوفد العديد من اللقاءات مع عدد من رؤساء **الدول** العربية ومنها وفد الكويت برئاسة الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت، وقد دار النقاش أثناء الاجتماع بالوفد الكويتي حول التعاون والتنسيق بين اليمن ودولة الكويت(أبو لحوم، 2002م، ص 106) .

وقد لقيت قضية الجنوب اليمني في هذا المؤتمر دعماً جديداً لتحركها، فقد أقر المؤتمر مناهضة الاستعمار البريطاني، وتقديم المعونة لحركة التحرر في الجنوب اليمني المحتل، ونادى بضرورة تصفية القواعد العسكرية الاستعمارية وخاصة قاعدة عدن، كما تم التوصل إلى قرار بين مصر والسعودية يقضي بإيقاف إطلاق النار في اليمن في نوفمبر 1964م، إلى جانب ذلك أقر المؤتمر دعم نضال شعب الجنوب المحتل بشكل فعال، وتأييد قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالجنوب(الجوهرى، 1992م، ص 118) .

ففى يونيو عام 1965م زارت الرياض بعثة كويتية يرأسها ولى عهد الكويت حيث ناقشت الأزمة اليمنية مع الملك فيصل، الذى قبل الوساطة الكويتية. وعلى أية حال فقد أوقف الكويتيون جهودهم فى أعقاب زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للمملكة العربية السعودية فى أغسطس من العام نفسه والتى أسفرت عن التوقيع

(*) حزب رابطة أبناء الجنوب اليمني : تأسس في عام 1951 من قبل بعض الأعضاء السابقين في الجبهة الإسلامية وعدد من المثقفين الذين عادوا إلى اليمن من المهجر وكذلك عدد من الشخصيات البرجوازية الريفية والسلاطين والمناولين للسيطرة البريطانية بالإضافة إلى بعض التجار المعدنيين.

على اتفاقية جدة. إلا أنه بعد انهيار اتفاقية جدة ، استأنفت الكويت جهودها للوساطة وذلك فى منتصف شهر مايو 1966 ، حيث قام الشيخ صباح الأحمد الصباح، وزير الخارجية الكويتى، باتباع أسلوب(الدبلوماسية المكوكية) بين الرياض والقاهرة. وفى 20 مايو 1966، اقترحت الكويت أن يقوم سيج حسن صبرى الخولى الممثل الشخصى للرئيس عبد الناصر ، والشيخ صباح الأحمد بزيارة للمملكة العربية السعودية لمناقشة الأزمة اليمنية مع الملك فيصل. غير أن الأقتراح قوبل على الفور بالرفض من قبل مصر بحجة (أنه لا فائدة ترجى من وراء هذا الاقتراح). ومع ذلك فقد زار سيد الخولى الكويت فى 30 مايو 1966 حيث أجرى مباحثات مع الشيخ صباح الأحمد حول الأزمة اليمنية، واتفق الطرفان على عدم نشر أى شئ عن مضمون محادثاتهما. وفى 12 يونيو 1966 توقف صباح الأحمد فى المملكة العربية السعودية حيث سلم رسالة للملك فيصل من أمير الكويت ، ثم واصل طريقه إلى القاهرة حيث اجتمع مع الرئيس عبد الناصر . وقد استمر هذا النوع من الدبلوماسية المكوكية حتى أواخر أغسطس 1966 عندما أبلغ الشيخ صباح الأحمد مجلس الوزراء الكويتى أن كلاً من الملك فيصل والرئيس عبد الناصر قد وافقا على إيفاد ممثلين لهما إلى الكويت لمناقشة الاقتراحات الكويتية. إلا أن هذا الاجتماع لم يتم مطلقا ، وأوقف الكويتيون بصورة جهورية جهودهم المبذولة للوساطة. (باديب، 1990م ، ص 155).

أصبحت الكويت مهتمة منذ مؤتمر القمة العربي الثاني في متابعة الاتصال بالأحزاب والتنظيمات السياسية في الجنوب اليمني، ومحاولة التوفيق والمصالحة بين هذه الأحزاب الوطنية، إذ كان أحد قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني هو تشكيل لجنة من بعض الدول العربية تكون مهمتها التوفيق بين الأطراف الوطنية المختلفة في جنوب اليمن، وبالفعل تشكلت لجنة الجنوب المحتل في الجامعة العربية تنفيذاً لتوصية مؤتمر القمة العربي الثاني (مقبل، 2007م، ص 48) ، وتألفت من خمس دول عربية هي : مصر، والجمهورية العربية اليمنية، والكويت، والسعودية، وتونس(الجوهرى، 1992م، ص 120) .

هذا وقد تعززت العلاقات اليمنية الكويتية منذ بداية السبعينيات وخصوصاً من العام 1972م، حيث قامت الكويت بدور الوساطة بين شطري اليمن على إثر حرب عام 1972م بينهما، والتي من أسبابها إقدام الجنوب على استدراج مجموعة من مشايخ الشمال وقتلهم خلال مأدبة طعام في 20 فبراير 1972م. إلى تفجر الموقف العسكري على الحدود الشمالية والجنوبية للشطرين(الحيمى، 2003، ص 224)، ونتيجة لذلك أخذ كل طرف في التحرك بين الأوساط العربية يحاول كسب الموقف لصالحه واتهام الطرف الآخر بتصعيد التوتر.

على إثر ذلك الحادث المروع ثارت القبائل في الشمال تحاول الانتقام، ولتهدئة هذا الوضع والبحث عن حل لهذه الأزمة قام محسن العيني رئيس الوزراء ووزير الخارجية على رأس وفد كبير بزيارة معظم العواصم العربية تقريباً في 21 مارس 1972م.

وكانت الكويت ضمن الدول العربية التي زارها محسن العيني، حيث اجتمع بالمسئولين فيها، وبحث معهم العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، التي تطورت تطوراً ملموساً بفضل دولة الكويت، وفي أثناء توتر الأوضاع بين شطري اليمن نشطت الدبلوماسية العربية للتوسط بين الطرفين، حيث بذلت بعض الأنظمة العربية جهداً إيجابياً في حل الأزمة اليمنية (فالكوفا، 1991م، ص 98) إذ كانت وساطة دولة الكويت أول وساطة بين شطري اليمن (المصور القاهرية، 1972م، ص 45) ، كما كانت نتيجة للزيارة التي قام بها محسن العيني في شهر مارس 1972م إلى بعض الدول العربية، وتلبية لدعوة محمد صالح العولقي وزير خارجية الشطر الجنوبي قام صباح الأحمد الجابر الصباح وزير خارجية الكويت بزيارة إلى عدن في 2 سبتمبر 1972م، وخلال تلك الزيارة قام الطرفان ببحث كل الظروف المتعلقة بالمنطقة، إلى جانب تبادل وجهات النظر حول العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها.

وعلى أساس التوسط وإنهاء الخلاف بين الشطرين، ولأن زيارة وزير خارجية الكويت كانت تهدف إلى إزالة سوء الفهم بين الشطرين، وتسوية الأزمة القائمة بينهما إيجاد الحلول المناسبة لإزالة حالة التوتر بين أبناء البلد الواحد، فلم تقتصر الزيارة على عدن، إنما شملت كل من عدن وصنعاء (الزمانان، 2010م، ص21).

كانت وجهة النظر التي عرضتها حكومة الشطر الشمالي على الوساطة الكويتية ، هي أن الجانب الشمالي يرى ضرورة حل مشكلة اللاجئين الجنوبيين في الشمال، ويعرض أمر الوحدة أو حتى الاتحاد على حسب ما يرتضيه الجانب الجنوبي، وأن لا يتدخل أي طرف في شئون الآخر حتى تتم الوحدة الكاملة بين الطرفين، وكانت هذه النقاط وغيرها مثل الاعتداءات المتكررة، وأعمال التخريب والتفرقة والاعتداء على مشايخ قبائل المنطقة الشرقية كل هذه النقاط عرضتها حكومة صنعاء على وزير الخارجية الكويتي(عفيف، 1982م، ص 184).

وبعد أن أخذ وزير خارجية الكويت وجهة نظر الحكومة في الشطر الشمالي حول المصالحة مع الشطر الجنوبي، قام بنقل خطة تسوية العلاقات المقدمة من حكومة صنعاء إلى حكومة عدن، وقد احتوت تلك الخطة على خمسة بنود تعالج قضية النازحين من الجنوب، وقضية القتلى من القبائل الشمالية، وتعويض التجار الذين أممت أملاكهم ونزحوا إلى الشمال، وكذلك إيقاف العمليات التخريبية، وتسوية المسألة الحدودية، إلى جانب فكرة الوحدة بين الشطرين (إلينا. ك، 1994م، ص 187).

وقد كان لاغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمى في 24 يونيو 1978م بحقيبة ملغومة (الغريانى، 2002م، ص 193) تأثير كبير على العلاقات بين شطري اليمن، فقد أدى إلى توترها عندما اتهمت حكومة الشمال النظام في عدن بالقيام بذلك الحادث، إذ طالب وزير خارجية الشطر الشمالي عبد الله الأصنج الدول العربية إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية لاتخاذ العقوبات ضد الشطر الجنوبي (جابر وآخرون، 2003م، ص ص 32-33).

وعلى إثر طلب الشطر الشمالي للدول العربية بعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية، عقد مجلس الوزراء الكويتي اجتماعاً طارئاً للنظر في ذلك الطلب، كما أعلن وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أن حكومة الكويت تتابع ما يجري في شطري اليمن من أحداث، وأنها تبدي قلقها من تطور تلك الأحداث(النهار، 1978م، ص 141).

واستجابة لهذا الطلب عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً استمر يومين من 1-2 يوليو 1978م في القاهرة، وقد حضرت الاجتماع معظم الدول العربية ما عدا دول الرفض الخمس (سوريا – العراق – الجزائر – ليبيا)، والشـــطر الجنوبي من اليمن((جابر وآخرون، 2003م، ص 33)). وأثناء الاجتماع حاولت السعودية أن تحشد الدول العربية لاتخاذ موقف حاسم ضد الشطر الجنوبي بحجة أنه أصبح تجسيداً حياً للخطر السـوفيتي، ولهذا اقترحت السـعودية بفصـل الشـطر الجنوبي من جامعة الدول العربية(الأهالى القاهرية، 1978م، ص 74).

وعندما طرحت فكرة توقيع عقوبة الفصـــل ظهر تياران داخل المجلس الأول: تيار متشـــدد تقوده السـعودية، ويرى ضـرورة تطبيق تلك العقوبة، والثاني: تيار أقل تشـدداً وتقوده الكويت التي رفضـت تلك العقوبة(القاسمي، 1988م، ص 93)، وعلى الرغم من محاولة السعودية فرض وجهة نظرها تلك على جامعة الدول العربية من خلال محاولاتها جر بعض الدول العربية لدعم وجهة نظرهم فإن تلك المحاولة لم تكلل بالنجاح (فالكوفا، 1991م، ص 151).

بعد فشـل قرار الفصـل اتخذت الجامعة العربية قراراً آخر يتعلق بتجميد العلاقات بين الدول العربية والشـــطر الجنوبي، حيث أبلغت جامعة الدول العربية في 3 يوليو 1978م حكومات الدول العربية بتجميد علاقاتها مع حكومة الشـطر الجنوبي، وشـمل الإبلاغ جميع الدول سـواء التي حضـرت الاجتماع أو التي قاطعته، وامتنعت عن حضوره وقد رحبت الدول العربية بذلك القرار باعتباره موقفاً إيجابياً موحداً ومحدداً تجاه تلك الممارسة التي قام بها نظام الحكم في الشطر الجنوبي(الأهرام القاهرية، 1978م، ص 34).

وقد خالفت الكويت وبعض الدول العربية قرار الجامعة ولم تعمل على تنفيذه، فبالرغم من أن قرارها يتضمن أن تقوم الدول العربية بتجميد علاقاتها السياسية والدبلوماسية، وكذلك العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية مع الشـــطر الجنوبي(مقبل، 2007م، ص 321)، فإن الكويت لم تلتزم بذلك القرار بل عملت على المحافظة على علاقاتها الدبلوماسية مع الشطر الجنوبي (الفرح، 2002م، ص 57).

المبحث الثانى :جهود الكويت لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

يعتبر الشطران اليمنيان برغم الاختلافات الأيديولوجية في توجهاتهما السياسية إلا أن اقتصادهما يكاد يشترك في سمات متماثلة ؛ فكلاهما يقبع في قائمة الدول المتخلفة اقتصاديا، وكلاهما يعمل غالبية السكان في الزراعة، وكلاهما كان يعتمد علي تحويلات المغتربين، خاصة العمالة اليمنية في دول الخليج العربية، وكلاهما متقاربان في مستوي الدخل الفردي والمديونية الخارجية، وكلاهما يفتقر إلى البنية التحتية التى تؤهلهما للتصنيع وتنويع مصادر الدخل، فقد كان الشطران يعتمدان علي الزراعة اعتماداً كبيراً حيث بلغ ما يساهم به القطاع الزراعي في ميزانية الشطرين ما نسبته حوالي الربع من ميزانية الشطر الشمالي و14% من ميزانية الشطر الجنوبي . كذلك كانت التحويلات من العمالة اليمنية لكلا الشطرين تلعب دوراً لإنعاش اقتصاد الشطرين (Dr. Seong Min Hong, 1996, p 20)

وبما أن اليمن الجغرافية تشكل كياناً سياسياً طبيعياً فيجب أن تتحد فى دولة يمنية واحدة تحظى بقبول واسع فى شمال وجنوب اليمن . وأن الحدود بين الشطرين ينظر إليها كلا الجانبين على أنها حدود وهمية فرضتها القوى الاستعمارية . (F.Gregory, 1987, p55)

وقد بدأ الشطر الجنوبي في بداية 1979م في التقرب من بعض الدول العربية، وذلك بقصد ترسيخ العلاقات معها بعد أن كان قد شابها الفتور على إثر إصدار مجلس الجامعة العربية قراره بتجميد العلاقات العربية معه، وعلى هذا الأساس قام عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للحزب الاشتراكي، ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى للشطر الجنوبي بزيارة إلى بعض الدول العربية ومنها : السعودية، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، وليبيا، وسوريا، والكويت. (الرأى القاهرية، 1979م، ص 70).

واستمرت زيارة الرئيس عبد الفتاح إسماعيل للكويت من 5-7 فبراير 1979م، عقد خلالها مباحثات مع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت أطلعه فيها على وجهة نظر الشطر الجنوبي من التطورات الجارية على الساحة اليمنية، في حين أعرب أمير دولة الكويت عن أمله بأن يتم معالجة المشاكل بين الشطرين بروح الأخوة، وبما يحقق للشعب اليمنى أمانيه في الوحدة والاستقرار(مركز دراسات الوحدة العربية، 1980م، ص 74).

ولا شك إن عدم استقرار الأوضاع الداخلية في شطري اليمن الشمالي والجنوبي قد ترتب عليه في أقل من_عام واحد اغتيال رئيسين في الشطر الشمالي إبراهيم الحمدي، وأحمد حسين الغشمى في 24 يونيو 1978م. وأيضاً اعدام سالم ربيع على رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي والذى حملته سلطات الجنوب مسئولية الاغتيال فأعدمته فى 26 يونيو 1978 فأدى إلى تبديل لغة الحوار المنطقي بلغة الصدام بين الطرفين(العيلى، 1999م، ص ص 56-57). فازدادت الخلافات السياسية بينهما، وأخذ كل طرف بتأييد القوى المناوئة لنظام الحكم في الشطر الآخر(الموافى، 1979م، ص 38). حيث رافق هذا التوتر محاولة كل طرف تحقيق الوحدة بالحل العسكري واستخدام القوة، وزاد الأمر تعقيداً قرار الجامعة العربية بتجميد العلاقات بين أعضائها والشطر الجنوبي(أبو طالب، 1994م، ص 138) ، كل ذلك أدى إلى تفجر الموقف العسكري بين شطري اليمن ***واندلاع*** الصدامات بينهما في 24 فبراير 1979م (الجبورى، 2004م، ص 179).

وقد كان للكويت موقف إيجابي في هذه الصدمات العسكرية، ومساعدتها لشطري اليمن في سعيهما لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وقد كفلت لها علاقاتها الطيبة بالنظام التقدمي في الشطر الجنوبي أن تلعب ذلك الدور، فقامت نتيجة لذلك بدورها لإنهاء النزاع ومحاولة التوفيق بين الشطرين، وإلى جانب دعوتها للطرفين لإنهاء الاشتباكات فقد استضافت مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بصورة طارئة من أجل بحث النزاع بين شطري اليمن، وذلك في 4 مارس 1979م(مقبل، 2007م، 329).

وعقد مجلس الجامعة العربية اجتماعه الطارئ في 4 مارس 1979م في الكويت، وقد ترأس الجلسة الأولى للاجتماع الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي الذي ألقى خطاباً أكد فيه أن القتال بين شطري اليمن أدى إلى إراقة الكثير من دماء أبناء الشعب اليمني، وأن استمراره يعني هدر للطاقة التي تدخرها الأمة العربية من أجل تحرير أراضيها واستعادة حقوقها المغتصبة، بل سوف يجر العالم العربي إلى صراعات لا تخدم مصالحه، كما أكد بأن نجاح الاجتماع لا يجب أن يقتصر على إنهاء المواجهة إنما لتأمين الأسس الضرورية من أجل حوار أخوي بين اليمنيين.

وتعد قرارات مجلس الجامعة العربية الذي انعقد في الكويت من 4-6 مارس 1979م ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعلاقات اليمنية الكويتية في ذلك الوقت، وتأتي هذه الأهمية لما قدمته الكويت من دور لانعقاد ذلك المؤتمر، وكذلك لاشتراكها مع بعض الدول العربية في تنفيذ القرارات التي صدرت عن المؤتمر، وقد تمثل ذلك الدور في ما يلي :

1- كون الكويت من الدول التي دعت إلى وقف إطلاق النار بين الشطرين، ودعوتهما إلى الاجتماع في الكويت، كذلك متابعتها للدول العربية من أجل حثها على حل النزاع عن طريق الاجتماع في الكويت(الرياض السعودية، 1979م، ص 123).
2- كان المؤتمر برعاية الكويت التي احتضنت اجتماع مجلس الجامعة العربية الطارئ من أجل حل الخلافات بين الشطرين(زهران ، وائل، د.ت، ص 93) .
3- اقتراح الكويت لبعض قرارات المؤتمر مثل اقتراحها تشكيل لجنة عربية تشرف على تنفذ قرارات المجلس التي تهدف إلى إنهاء النزاع وإقامة وحدة بين الشطرين (الأنوار اللبنانية، 1979، ص 142).
4- اشتراك الكويت في اللجان التي أقرها مجلس الجامعة العربية أثناء انعقاده فيها من 4-6 مارس 1979م، فقد كان من قراراته تشكيل لجنتين هما :

أ- **لجنة المتابعة العربية** :وقد اشتركت فيها الكويت، حيث تشكلت من وزراء خارجية : الكويت والأردن والإمارات العربية المتحدة والجزائر وسـوريا والعراق وفلسـطين إلى جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكانت مهمتها الإشراف على تنفيذ القرارات التي تؤدي إلى إنهاء الصراع بين شطري اليمن، إلى جانب القيام بدعوة حكومتي الشـطرين لإجراء حوار يتم من خلاله تحسـين العلاقات بينهما وتحقيق هدفهما بتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس (الموافى، 1979، ص 166).

ب-**لجنة الإشراف العسكرية** :وهذه اللجنة اشتركت فيها الكويت، فقد أقر المؤتمر أن تشكل من ممثلي الشطرين إلى جانب الدول العربية التي اشتركت في لجنة المتابعة(الموافى، 1979، ص 166)، وتكون مهمة اللجنة مراقبة ومتابعة إجراءات سحب القوات العسكرية للشطرين من الحدود المشتركة (مقبل، 2007م، ص 329).

كان وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح أحد أعضاء لجنة المتابعة العربية التي قامت بزيارة لشطري اليمن، حيث التقت اللجنة بالرئيس على عبد الله صالح رئيس الشطر الشمالي في 11 مارس 1979م في صنعاء، وقد وافق الرئيس خلال ذلك اللقاء على قرارات مجلس الجامعة العربية التي نصت على فض الاشتباك، وسحب قوات الطرفين، إلى جانب وقف الحملات الإعلامية وعودة العلاقات الطبيعية بينهما، فضلاً عن موافقته على تشكيل لجنة المتابعة ولجنة الإشراف العسكرية، كما أبدى استعداده لحضور مؤتمر قمة مع رئيس الشطر الجنوبي(جابر وآخرون، 2003م، ص 43).

وبعد أن تأكدت اللجنة من موافقة الشطر الشمالي على قرارات مجلس الجامعة توجهت في صباح يوم 12 مارس 1979م إلى عدن، ومن خلال اجتماع اللجنة بالرئيس عبد الفتاح إسماعيل والمسئولين في عدن في نفس اليوم حصلت اللجنة على موافقة الشطر الجنوبي على قرارات مجلس الجامعة العربية (الفرح، 2002م، ص 63).

وتنفيذاً لما جاء في البند السادس من قرار مجلس جامعة الدول العربية في الكويت بخصوص تشكيل لجنة متابعة عربية تدعو حكومتي الشطرين إلى إجراء حوار لإعادة الأوضاع الطبيعية بينهما، وتلبية لدعوة أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح لرئيسي شطري اليمن لعقد قمة بينهما في الكويت (الجبورى، 2004م، ، ص ص183- 184).اجتمع الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية مع الرئيس عبد الفتاح إسماعيل رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الكويت في الفترة من 28-30 مارس 1979م لتدخل الوحدة طوراً جديداً من خلال عقد قمة بين الطرفين هناك (النهارى، 1989م، ص 167).

وفى 30 مارس 1979، انتهت القمة بالاتفاق على الوحدة ، حسبما اقترح اليمنيون الجنوبيون منذ بدية القتال. ووافق الجانبان على اعداد لجنة مشتركة للدستور الخاص بالدولة المتحدة فى غضون أربعة أشهر يتم عقد استفتاء على تلك الوثيقة فى كل دولة على حدة، إضافة إلى الانتخابات بشأن هيئة تشريعية موحدة. وتعهد الجانبان بتنفيذ اتفاقيات الوحدة لعام 1972 بكامل حذافيرها . (جويس ، 1993م، ص ص 215-216)

وقدحضر الاجتماع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، إلى جانب عدنان حسين عضو مجلس قيادة الثورة ووزير التخطيط العراقي وخالد الحسن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسفيري المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارهم ممثلين عن دولهم في لجنة المتابعة العربية(حسين، 2005م، ص 68).

وقد ألقى الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت في بداية الاجتماع كلمة أكد فيها بأن حضور رئيسي شطري اليمن ذلك الاجتماع يعد استجابة لمتطلبات التضامن العربي، وتعبيراً عن نواياهم الطيبة ورغبتهما في وضع المصلحة العليا للبلدين فوق كل اعتبار، وتعبيراً عن شعورهم الكامل بالمسئولية التاريخية تجاه كل ما يمس سلامة الأمة العربية وأمنها، فضلاً عن ذلك أكد بأن تعزيز الوحدة الوطنية بين

الشطرين سيكون له أثر كبير في تحقيق أماني الشعب اليمني في التقدم والازدهار، والوحدة التي تتطلع لها الأمة العربية لتعزز من طاقاتها باعتبارها لبنة أساسية في بناء صرح هذه الأمة (مركز دراسات الوحدة العربية، 1979م، ص 343) .

نجحت الجهود التي قامت بها دولة الكويت مع وفدي الشطرين وأعضاء لجنة المتابعة العربية في جعل هذا اللقاء يحقق نجاحاً عملياً، وذلك من خلال التوصل إلى ما يسمى بـ (بيان الكويت) الذي تكون من خمس نقاط حددت البرنامج التنفيذي للخطوات الوحدوية(مقبل، 2007م، ص 330).

وعلى الرغم مما قامت به بعض الدول العربية خصوصاً التي اشتركت في لجنة المتابعة العربية من أدوار لمساعدة شطري اليمن لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية في عام 1979م، فقد كان الدور الكويتي بشأن ذلك من أبرز تلك الأدوار، حيث يعود ذلك إلى ما يلي :

1- لأن الاجتماع الذي عقد بين رئيسي شطري اليمن في الكويت في نهاية مارس 1979م كان بدعوة من أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح(العبدلى، 1997م، ص57) الذي ترأس جلسات ذلك الاجتماع، كما كان يدرك أن الاشتباكات المتجددة بين الطرفين اليمنيين لن تنتهي إلا بالوحدة وليس بالاتفاق على وقف إطلاق النار الذي كان حلاً عاجلاً وقصير الأمد، ولهذا أراد من دعوته وضع حل للصدامات على المدى البعيد من خلال اتفاق الطرفين على وحدة اليمن(الزمانان، 2010م، ص22) .

2- كان بروز الدور الكويتي نتيجة لاستضافة الكويت لوفدي شطري اليمن على أرضها، فكما استضافت مؤتمر الجامعة العربية الذي عقد بشأن حل الخلافات بين الشطرين في بداية مارس 1979م أيضاً قامت باستضافة اللقاء بينهما من أجل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وبذلك تكون الكويت قد لعبت دوراً بارزاً في تسهيل أمر اللقاءات بين شطري اليمن(الحيمى، 2003م، ص 226).

3- برز الدور الكويتي لما بذلته الكويت من جهود أثناء الاجتماع لمحاولة التقريب بين الشـطرين، حيث كان لأميرها فضل في إقناع وفد الشطر الجنوبي بأشياء إيجابية كثيرة بالنسبة للشطر الشمالي، وهو ما أدى إلى تأكيد الرئيس عبد الفتاح إسماعيل بأن أهم شئ هو توحيد الشطرين في دولة واحدة، أما اختيار عاصمة الدولة ورئيسها فلتكن صنعاء هي عاصمتها والرئيس على عبد الله صالح هو رئيسها(الزمانان، 2010م، ص22) ، وهكذا أبدت الكويت تعاطفاً كبيراً تجاه الشطر الشمالي، ظهر واضحاً في سـياق الاجتماعات التي عقدت بين الشـطرين، وبحضـور أمير الكويت واللجنة العربية(الريس، 1997، ص 57).

فضلاً عن ذلك قام أمير الكويت بدور في الاجتماع تمثل في إلقائه كلمتين إحداهما في بداية الاجتماع، والأخرى في نهايته كان للأولى دورها في تقريب وجهات النظر بين الوفدين من خلال ما قدمه فيها من حث لكلا الطرفين بضرورة التوصل إلى نتائج طيبة في الاجتماع تحقق للشعب اليمني أمانيه التي يتطلع إليها، وكذلك أماني الأمة العربية وهي الوحدة التي ســـتؤدي إلى التقدم والازدهار (مركز دراســـات الوحدة العربية، 1979م، ص 343)، كما كان للكلمة الثانية التي ألقاها أمير الكويت في نهاية الاجتماع دور في تشجيع الطرفين على مواصلة ما بدؤه بشأن الخطوات الوحدوية حتى تصبح الوحدة حقيقية واقعة (السياسة الكويتية، 1979م، ص 23).

4- رعاية الكويت للمؤتمرفقد أشـاد رئيسـا شـطري اليمن بما قدمته الكويت أثناء الاجتماع بحيث عبر الرئيسـان عن شـكرهما وتقديرهما الكبير وامتنانهما للكويت أميراً وحكومة وشـعباً، وذلك للاسـتضـافة التي لقياها منذ وصـــولهم الكويت، وفي أثناء الاجتماعات من حفاوة بالغة وكرم ضـــيافة(الغفاوى، 2004م، ص 86).

وفى الحقيقة إن الدور الذي لعبته الكويت في عام 1979م لإنهاء الخلاف بين شـــطري اليمن ومساعدتهما لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية لم يكن سوى حلقة من سلسلة طويلة من الجهود الكويتية المستمرة

لتحقيق الاستقرار في جنوب الجزيرة العربية باعتبارها جزء أساسي من استقرار المنطقة ككل(العوضى، 2002م، ص 109).

ومما سبق يمكن القول أن موقف الكويت من خطوات إعادة تحقيق الوحدة اليمنية كان موقفاً إيجابياً. فقد سعت مع بعض الدول العربية إلى الوقوف بجانب شطري اليمن وتقديم المساعدة لهما أثناء محاولتهما إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، إذ كانت تقوم بالوساطة كلما نشب الخلاف بين الشطرين لإدراكها بأن ذلك سوف يؤثر على مسيرة العمل الوحدوي بينهما، بالإضافة إلى رغبتها إبعاد الشطر الجنوبي عن الاتحاد السوفييتي الذي يحاول مد أطماعه إلى منطقة الخليج العربي فضلاً عن أنها كانت تتمنى أن يتوحد اليمن ويصبح دولة واحدة تستفيد منه بتأييدها أثناء تعرضها لأي تهديد خارجي خصوصاً من الدول المجاورة.

أدى قيام الكويت ***بالعديد*** من المحاولات لتسهيل مهمة شطري اليمن لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وكذلك سعيها للتوسط بين عمان والشطر الجنوبي لإنهاء حالة التوتر بين البلدين، ولإعادة العلاقات الطبيعية بينهما، وما رافق تلك المحاولات من مساعدات تنموية واجتماعية، واقتصادية، وثقافية – قدمتها الكويت لشطري اليمن، كل ذلك أدى إلى ازدياد نمو العلاقات الطيبة بينهما.

الخاتمة

إن الظروف السياسية التي أحاطت بالكويت في بداية الستينيات قد دفعتها إلى التقرب من شطري اليمن، من خلال اعترافها بالنظام الجمهوري في الشطر الشمالي عام 1963م، ومن ثم محاولتها إنهاء الأزمة اليمنية التي حدثت على أثر الثورة في الشطر الشمالي، وتمثلت في الصراع بين الجمهوريين، يضاف إلى ذلك مساندتها قضية الشطر الجنوبي في المحافل الدولية، ومحاولتها توحيد القوى الوطنية في الشطر الجنوبي لإضعاف النفوذ البريطاني في المناطق المجاورة لها، وبالفعل استطاعت الكويت التقرب من شطري اليمن خصوصاً من الشطر الشمالي.

كانت علاقات كل من شطري اليمن بالكويت خلال الفترة (1962م – 1970م) قد اختلفت بعض الشئ من شطر إلى آخر، فقد كانت علاقات الشطر الشمالي بالكويت أقوى من علاقات الكويت بالشطر الجنوبي، وذلك بسبب بقاء الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن حتى عام 1967م ومن ثم انتهاج الشطر الجنوبي للنظام الماركسي بعد استقلاله.

ارتبط شطرا اليمن والكويت بعلاقات قوية ومتميزة في فترة السبعينيات، وقد ساعدهما على تكوين مثل تلك العلاقات انتهاء الصراع بين الجمهوريين والملكيين، واعتراف السعودية بالنظام الجمهوري، بالإضافة إلى محاولات الكويت التقرب من الشطر الجنوبي بدعمه اقتصادياً بقصد تقريبه من الأنظمة الخليجية وإبعاده عن الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى تقديم نفسها كوسيط بين شطري اليمن أثناء حدوث الخلافات بينهما من جهة، وكذلك بين الشطر الجنوبي وسلطنة عمان من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك سعت الكويت إلى لعب دور الوساطة بين سلطنة عمان والشطر الجنوبي مستخدمة دبلوماسيتها الجديدة المتمثلة بالدعم الاقتصادي لكلا الطرفين.

استمرت العلاقات السياسية بين اليمن والكويت خلال عقد الثمانينات في النمو، فبالرغم من قيام الدول الخليجية بتأسيس مجلس التعاون الخليجي، وحدوث استياء يمني نتيجة استبعاد شطري اليمن من عضويته، فقد سعت كل من حكومة صنعاء وعدن إلى التقرب من الكويت والعكس، حيث جرت زيارات

متبادلة بين الطرفين، عبرت عن رغبة كل من شطري اليمن والكويت في استمرار التعاون السياسي بينهما، وقد ظهر ذلك التعاون عند حدوث بعض الأزمات السياسية في اليمن والكويت خلال عقد الثمانينات، وبذلت الكويت جهوداً مضنية لتحقيق الوحدة اليمني.

المصادر والمراجع

أولاً : وثائق منشورة :

- يوميات ووثائق الوحدة العربية (1979)، مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانياً : المراجع العربية :

- أبو طالب ،حسن (1994م): دراسات فى عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، يناير.
- أبو لحوم ،سنان (2002م): اليمن حقائق ووثائق عشتها، الجزء الثاني (1962–1974م)، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء.
- أحمد ،أحمد يوسف (1981م): الدور المصري في اليمن (1962–1967)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ايلينا.ك، جولوفكايا (1994م): التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، 1962–1985م، نقله إلى اللغة العربية : محمد على عبد الله البحر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.
- جابر، زايد (2003م): على عبد الله صالح 25 عاماً من القيادة والسياسة، مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، صنعاء، يوليو.
- الجاسم،نجاة عبد القادر (2006م): القضايا العربية فى مجلس الأمة الكويتى 1963–1976، دار قرطاس للنشر، الكويت.

- الجبوري، جميل عائد (2004م): دور الرئيس على عبد الله صالح في تحقيق الوحدة اليمنية، مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، العدد (74)، صنعاء، يوليو – سبتمبر.
- الجناحي ،سعيد أحمد (1992م): الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، الجمهورية اليمنية.
- الجوهري ،شاكر (1992م): الصراع في عدن، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- باديب، سعيد محمد (1990م): الصراع السعودى المصرى حول اليمن الشمالى 1962 – 1970، دار الساقى ومركز الدراسات الإيرانية والعربية .
- جويس، جريجورى (1993م):العلاقات اليمنية السعودية بين الماضى والحاضر ، ترجمة سامية الشامى ، طلعت غنيم حسن، مكتبة مدبولى ، ط1 القاهرة .
- جيرمان، روبرت. ل (2002م): الشيخ صباح المسالم الصباح أمير الكويت 1965–1977 مسيرة شخصية سياسية، ترجمة المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية في الكويت، مركز لندن للدراسات العربية، دولة الكويت.
- حسين، ثابت (2005م): المحطات الرئيسية لمسار العمل الوحدوي، 1970–1990م، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، يناير.
- حيدر، قادري أحمد (2004م): ثورة 26 سبتمبر بين كتابة التاريخ وتحولات السلطة والثورة (1962–1970)، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، يوليو.
- الريس، رياض نجيب (1997م): رياح الشمال السعودية والخليج العربي في عالم التسعينيات، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، يوليو.
- الزمانان،سالم غصاب (2010م): الكويت واليمن تاريخ من الإخاء والتعاون، منتدى النعمان الثقافى للشباب، صنعاء.

- شريف، عبده حمود (2004م): العلاقات بين مجلس التعاون الخليجى واليمن، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.
- طوحل، خالد عبد الله (2007م): مصر واليمن "العلاقة" 1934-1967م (دراسة تاريخية سياسية)، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عدن، عدن.
- العبلي، سمير محمد أحمد (1999م): الوحدة اليمنية والنظام الإقليمىالعربى، مكتبة مدبولى، القاهرة.
- عفيف، أحمد جابر (2000م): شاهد على اليمن أشياء الذاكرة، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء.
- عفيف، أحمد جابر (1982م): الحركة الوطنية في اليمن دراسة ووثائق، دار الفكر، دمشق.
- على، نجيب (2002م): السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، : دراسة فى المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار (نماذج تطبيقية) 1990-2000، مركز عبادى للدراسات والنشر، صنعاء .
- العوضي، بدرية عبد الله (2002م): العلاقات اليمنية الكويتية من المنظور الدولي والخليجي، ضمن ندوة مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية، دار الشروق، القاهرة.
- الغفاري، على عبد القوى (2004م): لمحات عن الوحدة اليمنية عبر التاريخ، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، تشرين الثاني.
- القاسمي، خالد بن محمد (1988م): الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، دار الثقافة العربية، الطبعة الثالثة، الشارقة.
- محمد حسين الفرح (2002م): معالم عهود رؤساء الجمهورية فى اليمن 1962-1999، مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، صنعاء، سبتمبر.
- مقبل، سيف على (2007م): دور عدن في الثورة التحررية المسلحة في الشطر الجنوبي من الوطن اليمني (1964-1967)، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء.
- الموافي، عبد الحميد (1979م): النزاع بين شطري اليمن، مجلة السياسة الدولية، العدد (56)، القاهرة، إبريل.

- النهاري، محمد حمود (1989م) : عرض الكتاب الوثائقي اليمن الواحد، مجلة الإكليل، تصدرها وزارة الإعلام والثقافة، السنة السابعة، العدد الثالث (18)، صنعاء.
- وائل محمد عبد ربه، إبراهيم أحمد زهران (د.ت): إنجازات على صفحات من ذهب سيادة الريس على عبد الله صالح فارس العرب، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن–عمان.
- الولي، إبراهيم (2005م): مذكرات دبلوماسي عراقي عن اليمن، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء.

ثالثاً : الدوريات :

- جريدة الأنوار اللبنانية،(1979م) .
- جريدة الرياض السعودية، (1979م) .
- جريدة السياسة الكويتية، (1979م).
- جريدة المصور القاهرية، (1972م) .
- جريدة النهار،(1978م) .

رابعاً : المراجع الأجنبية :

- Dr. Seong Min Hong: Yemen.s Economic Situation and Its Relations with Korea. Unpublished Paper, Submitted to the 12th Annual Conference of James, Tottori University, Tottori. Japan. April 20-21, 1996,
- F.Gregory :the idea of Yemeni unity , gournal of arab affairs , vol16,vo 1, 1987.
- Hassan Ali Al-Ebraheem: Kuwait and the Gulf, Center for contempory Arab Studies, Washington , D C, Croom, Helm London & Canberra, 1996.

Kuwait's position on the Yemeni revolution (1962 AD - 1979 AD)

Prepared By

Abdul Aziz Abdullah Al Mubarak Al-Azmi

Supervised By

Prof. Dr.
Eman Mohamed Abdel Moneim Amer
Professor of modern and contemporary history
college of Literature
Cairo University

Prof. Dr.
Khalaf Abdel-Azim Sayed El-Miry
Professor of modern and contemporary history
girl's college
Of Arts, Sciences and Education
Ain-Shams University

Abstract

The problem of research revolves around Kuwait's position towards the Yemeni revolution, as Kuwait is the only Gulf state that recognized the republican system, and Kuwait supported the Yemeni revolution in the north and assisted it, and also stood by the Yemeni revolution in the southern part against the British occupation, where the Kuwaiti people stood by The revolution since its inception.

Kuwait has faced pressure from many quarters, due to its recognition of the republican system in Yemen and its provision of assistance to the Yemeni revolution, while Kuwait is a state that follows the regime of the emirate, but despite this, Kuwait did not respond to these pressures, rather its position was on the contrary, which is to support and assist the republican system Kuwait has made several attempts to facilitate the task of the two parts of Yemen to re-achieve Yemeni unity.

Keywords: *Kuwait and Yemen, the Yemeni revolution, Yemeni unity*